خطة الاستجابة للاجئين وتعزيز القدرة على الصمود في مصر لعام 2025
الملخص

لمحة عامة عن الاستجابة

339.3 مليون دولار أمريكي

1,142,331 اللاجئين السودانيين

137,962 اللاجئين السوريين

149,035 اللاجئين الآخرين*

432,017 المجتمع المضيف

*حتى 31 مايو 2025، تشمل فئة "لاجئون آخرون" أفرادًا من 60 جنسية مختلفة (بما في ذلك من جنوب السودان، إريتريا، إثيوبيا، الصومال، وغيرهم)

تعمل وزارة الخارجية المصرية (MFA)، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين (UNHCR)، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) بدًا بيد على قيادة خطة الاستجابة للاجئين وتعزيز القدرة على الصمود في مصر (ERRRP) لعام 2025. تُقدم هذه الخطة توجيهات استراتيجية للاستجابة لأزمة اللاجئين في البلاد، وتوضح هيكل تنسيق شؤون اللاجئين عبر مختلف القطاعات، وتُقدّر الاحتياجات المالية اللازمة لتلبية الاحتياجات الإنسانية والتنموية المُحددة. كما تُوفر منصةً لتسهيل إقامة الشراكات بين 30 شريكًا يعملون معًا لتوحيد الجهود واستثمار الموارد بما يحقق المنفعة المتبادلة ويعزز الأثر المشترك.

مع وجود ما يقرب من مليون لاجئ مسجل رسميًا في البلاد ينتمون إلى ٦٢ جنسية، تُعد مصر من أكبر الدول المضيفة للاجئين في القارة الأفريقية، حيث توفر الحماية للاجئين وطالبي اللجوء من السودان وسوريا واليمن وإريتريا وجنسيات أخرى. وبينما فرّ بعض اللاجئين – مثل السودانيين – من النزاع في بلادهم منذ منتصف أبريل 2023، فإن آخرين – مثل اللاجئين السوريين – قد غادروا بلادهم منذ أكثر من عقد من الزمن. ويعيش غالبية اللاجئين في المناطق الحضرية مثل القاهرة، والجيزة، والإسكندرية، ودمياط. وتُبرز خطة الاستجابة للاجئين وتعزيز القدرة على الصمود في مصر، في إطار تبنّيها لنهج "اللاجئ الواحد"، الاستجابة للأزمتين المتعلقتين باللاجئين السودانيين والسوريين، كما ورد في النداءين الإقليميين المخصصين لهاتين الأزمتين.

بيانات التخطيط السكاني

1,861,345
إجمالي السكان المُقدّر احتياجهم للمساعدة بحلول نهاية عام 2025

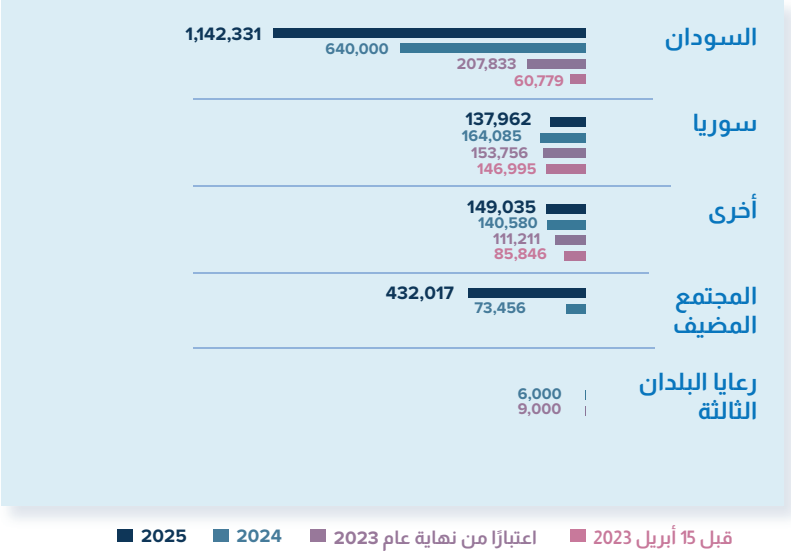

إجمالي اللاجئين المسجلين (حتى نهاية مايو 2025)

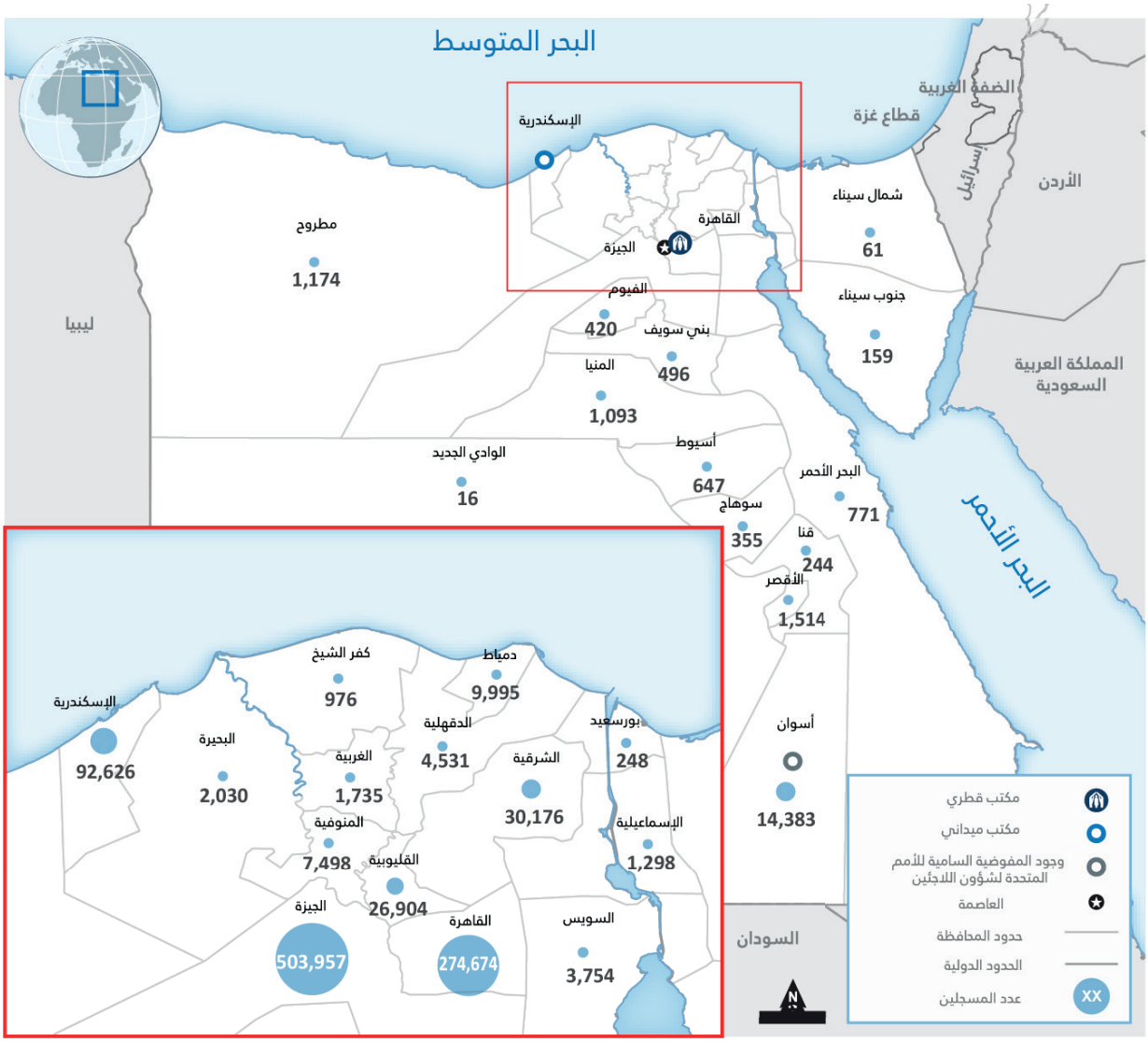

من خلال تسليط الضوء على الاحتياجات الحالية للاجئين وطالبي اللجوء، ورعايا البلدان الثالثة، والمجتمعات المضيفة المتضررة في مصر، تضمن خطة الاستجابة الإنسانية للاجئين وتعزيز القدرة على الصمود في مصر ربطًا قائمًا على الحلول بين الاستجابات الإنسانية والتنموية. وتشارك مجموعة واسعة من الجهات المعنية، من الوكالات والوزارات الحكومية، والجهات الفاعلة الإنمائية، والبنك الدولي، ووكالات الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية، والقطاع الخاص، في تنفيذ نهج الاستجابة الشاملة لحماية اللاجئين وإيجاد حلول لهم. وسيوجّه هذا التعاون تنفيذ تعهدات الحكومة المصرية لعامي 2019 و2023، التي قُطعت في المنتديات العالمية للاجئين (GRF)، لدعم نهج متكامل تدريجيًا لمساعدة اللاجئين، بما يتماشى مع رؤية مصر 2030 وإطار الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة (UNSDCF).

في عام 2025، سيُعطي شركاء خطة الاستجابة للاجئين وتعزيز القدرة على الصمود في مصر في حالات الطوارئ الأولوية لخدمات المساعدة المنقذة للحياة والحماية، بالإضافة إلى البحث عن حلول دائمة وتقديمها. وتشمل الأولويات الأخرى تعزيز الاعتماد على الذات لدى اللاجئين والمجتمعات المضيفة، وتعزيز وصول اللاجئين إلى الخدمات وحقوقهم الأساسية. وسيتم تلبية احتياجات اللاجئين والمجتمعات المضيفة من خلال تدخلات متعددة القطاعات تستجيب للأولويات الملحّة.

وسيستمر السعي لتعزيز الوصول الآمن والمراعي للحماية إلى خدمات التعليم والصحة والمأوى والتغذية والمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية (WASH)، بالإضافة إلى إدماج اللاجئين في أنظمة الرعاية كلما أمكن ذلك،

بالشراكة مع الحكومة على المستويين المركزي والمحلي والجهات الفاعلة الإنمائية. وسيتم تعزيز التماسك الاجتماعي والتعايش السلمي من خلال آليات الحماية المجتمعية مع إيلاء اهتمام وجهود خاصة للأفراد الأكثر عرضة للمخاطر، بمن فيهم الأطفال والنساء والفتيات والشباب وكبار السن وذوي الاحتياجات الخاصة. وسيحظى اللاجئون من ذوي الاحتياجات الخاصة أو الخصائص المتنوعة الأخرى بالدعم اللازم، مع تحسين فرصهم في الحصول على الحماية والمساعدة والحلول، بما في ذلك إعادة التوطين متى أمكن ذلك.

نظرًا لأن تدفّق اللاجئين إلى مصر يُشكّل ضغطًا متزايدًا على الخدمات الوطنية والمحلية القائمة، والبنية التحتية، والتماسك الاجتماعي، فإن تعزيز التعاون بين الجهات الفاعلة الإنسانية والإنمائية يُعد أمرًا بالغ الأهمية للتخفيف من هذه الآثار.

ستعمل المنظمات الإنسانية على تلبية الاحتياجات الأساسية العاجلة، بالتنسيق الوثيق والتكامل مع شركاء التنمية والجهات المعنية ببناء السلام لمعالجة الأسباب الجذرية في بلدان المنشأ. وسيتم الربط بين هذه الجهود وأولويات وخطط التنمية في مصر، لا سيما «رؤية مصر ٢٠٣٠»، للتخفيف من تبعات الأزمة الاقتصادية الحالية التي تؤثر بشكل غير مباشر علي شمول المساعدات وتحسين الحلول، بما في ذلك إدراج اللاجئين في النظم والخدمات المحلية.

سيتضمن نهج التنمية القائم على تعزيز القدرة على الصمود إشراك المؤسسات المالية الدولية، والمؤسسات الخيرية، فضلًا عن القطاع الخاص، للإسهام في تحقيق الاستدامة على المديين المتوسط والطويل، بما يدعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة (SDGs). وقد صُمّم هذا النهج بشكل استراتيجي لدعم الأنظمة والمؤسسات الوطنية والمحلية، وتحسين البنية التحتية الأساسية، وتوسيع نطاق الوصول العادل إلى الخدمات الأساسية، بما يضمن عدم تخلّف أحد عن الركب.

إن إشراك المنظمات الاهلية، والمجتمعات المحلية، ومجموعات الشباب والنساء، والمؤسسات المحلية والوطنية التي تعزز التماسك الاجتماعي أمرٌ بالغ الأهمية. فهذا يضمن قدرة الشركاء في المجالين الإنساني والتنموي على العمل لتحقيق نتائج جماعية، وتعظيم الأثر الإيجابي، وتعزيز الشمول والنمو. إن تعزيز قدرة الجميع على الصمود هو سبيلٌ لتعزيز التنمية والنهوض بالحلول والقدرات التكيفية المحلية والوطنية، ومساعدة اللاجئين والمجتمعات المضيفة على تحقيق الاعتماد على الذات، وإدراجهم، كلما أمكن، في النظم والخطط المحلية والوطنية.

عائشة من الصومال تنتظر مع أطفالها في أحد مقرات شركاء المفوضية لتلقي المساعدة اللازمة.

© المفوضية / بيدرو كوستا غوميش

توماس ويليام، لاجئ من جنوب السودان، يخضع للفحص ضمن حملة مكافحة التهاب الكبد الوبائي "سي" للاجئين في مصر

© المفوضية / بيدرو كوستا غوميش

الأهداف الاستراتيجية لخطة الاستجابة للاجئين وتعزيز القدرة على الصمود في مصر لعام 2025

الهدف الأول:

دعم حكومة مصر في الحفاظ على حيز اللجوء وتعزيز بيئة الحماية بشكل أكبر ومواصلة تقديم الدعم لحكومة مصر لتطوير نظام لجوء عادل وفعال يتماشى مع المعايير الدولية.

الهدف الثاني:

دعم حكومة مصر لتوفير الحماية المنقذة للحياة الشاملة والمتعددة القطاعات والمساعدة الإنسانية للوافدين الجدد ودعم المجتمعات المضيفة مع إيلاء اهتمام خاص للأشخاص المعرضين للخطروالمجتمعات الأكثر ضعفا .

الهدف الثالث:

الدعوة إلى استمرار تقديم الحكومة للحماية الاجتماعية والتعليم والرعاية الصحية للاجئين ودعمها. تعزيز الاعتماد على الذات، وفرص كسب العيش، والإدماج الاجتماعي والاقتصادي للاجئين وطالبي اللجوء، إلى جانب المجتمعات المضيفة، في الخدمات الوطنية، من خلال تدخلات أكثر استدامة وتركيزًا على التنمية.

الهدف الرابع:

الدعوة إلى مزيد من الدعم من المجتمع الدولي للحكومة المصرية لضمان استدامة الخدمات المقدمة للاجئين وطالبي اللجوء والمجتمعات المضيفة. وبناء القدرة على الصمود والتماسك الاجتماعي من خلال تعزيز نهج محلي.

ERRRP

UNHCR
المفوضية السامية للأمم المتحدة
لشؤون اللاجئين

UNDP

جمهورية مصر العربية
وزارة الخارجية
Ministry of Foreign Affairs

لمزيد من المعلومات، يُرجى التواصل مع:
وحدة التنسيق بين الوكالات في مصر , arecaiace@unhcr.org